مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 06 / العدد: 02 / السنة: 2019 / ص ص: 169 – 192

الدولة الليبية الريعية في ظل المرحلة الانتقالية: دراسة في الفرص السياسية والمشاهد المستقبلية

The Libyan State Rent In The Shadow Of The Transitional Period: A Study In Political Opportunities And Future Scenes

تاريخ الإرسال: 2018/03/09 تاريخ القبول: 2019/05/17

عمراني كربوسه(*)
جامعة بسكرة - الجزائر
kerboussa2018@gmail.com

ملخص:

أثرت موجة ما عرف "بثورات الربيع العربي" على معظم الدول العربية لكن بدرجات متفاوتة، فمنها من تمكنت من تجنب تداعياتها السلبية كحالة المغرب، الجزائر، ومنها من فشلت في تجاوز سلبياتها فسقطت أنظمتها السياسية القائمة؛ كحالة تونس ومصر وليبيا، هذه الأخيرة التي تمكن فيها الشعب الليبي من زعزعة عرش الجماهيرية العظمى للزعيم معمر القذافي والتي عمرت لأكثر من أربعة عقود من الزمن عقب ثورة 17 فيفري 2011، وذلك بمساعدة حلف الناتو. ورغم طموحات الشعب الليبي في غد أفضل لليبيا ما بعد القذافي يسوده الأمن والاستقرار، إلا أن الواقع الرّاهن عكس ذلك؛ نتيجة احتكام العديد من الأطراف إلى استخدام السلاح من أجل تحقيق أطماع سياسية واقتصادية، الأمر الذي دفع عديد الفواعل في البلاد إلى إدارة المرحلة الانتقالية عن طريق استغلال الفرص السياسية الممكنة؛ كمحاولة إقرار دستور جديد ينظم الحياة السياسية ويوحّد الشعب الليبي، ناهيك عن القبول بوساطة دول الجوار على رأسها الجزائر ونقل خبرتها في مجال المصالحة الوطنية للشعب الليبي لتجاوز حالة الاقتتال الداخلي.

الكلمات المفتاحية: الريع النفطي؛ مستقبل الدولة الليبية؛ الفرص السياسية؛ تحديات الانتقال الديمقراطي.

Abstract:

The wave of what has been known as the "Arab spring revolutions" has affected most Arab countries but with varying degrees. Some of them have managed to avoid their negative repercussions, such as the case of Morocco, Algeria, and those who failed to overcome their disadvantages effects and Led to the Fall of their Regimes such Tunisia, Egypt, Libya, in this Later where their people achieve the

(*)- المُؤَلِف المُرَاسِل.

create a new constitution regulate the political life and unify the Libyan citizens and also the acceptance of mediation by neighboring countries, led by Algeria, and the transfer of its experience in the field of national reconciliation to the Libyan people to overcome the situation of internal fighting.

Key words: Oil Rents; The Future Of The Libyan State; Political Opportunities; Challenges Of Democratic Transition.

purpose which is destabilize the throne of the Great Jamahiriya of leader Muammar Gaddafi, which lasted for more than four decades after the revolution of 17 February 2011, with the help of NATO. Despite the aspirations of the Libyan people for a better condition for post- Qadafy Libya, such as security and stability prevail. However, the reality is that many parties resorted to using weapons to achieve political and economic ambitions. But others actors have exploited the political opportunities as it is possible such as

مقدمـــة:

منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عقب ما سمي بثورة 17 فبراير 2011، وليبيا تعيش حالة من الفوضى والعنف غير المبرر، على أساس أن الشعب الليبي الذي وحده إسقاط النظام الاستبدادي، الذي ميز فترة حكم العقيد لأكثر من أربعة عقود من الزمن. شهدت أبشع أنواع التنكيل وقمع للحريات كمجزرة سجن أبو سليم عام 1996 التي راح ضحيتها أكثر من 1277 شخص، بحيث صنفتها المنظمات الحقوقية في خانة أبشع الجرائم ضد الإنسانية. لكن للأسف فرقه الصراع حول المناصب السياسية والأطماع الشخصية وكذا الأرباح الاقتصادية، خاصة المحققة عقب السيطرة على مناطق النفط، هذا الأخير الذي كان سببا أساسيا في تدخل دول حلف الأطلس، الذي استغل استغاثة مواطني بنغازي وطلبهم الحماية من أجل التخلص من القذافي، من منطلق اعتبارهم أن العقيد كان يشكل عائقا أمام هدفهم وهو ضمان تدفيق الموارد الطاقوية التي تعتبر المورد الاستراتيجي للقوى العالمية، ولعل هذا ما قد يفسر ضعف الدعم والمساعدة الأوروبية لليبيا بعد الثورة من أجل بناء دولة ديمقراطية تعيد للشعب الليبي حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية، . فبرغم من مرور أكثر من 07 سنوات عن ثورة فبراير 2011 . إلا أن المشهد السياسي في البلاد ما يزال ضبابيا .

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

فأهمية الموضوع تبتع من تضارب الآراء واختلاف وجهات النظر حول مستقبل ليبيا ما بعد القذافي، والصراع الدائر بين فصائل وميليشيات داخلية تدعمها قوى خارجية كل حسب مصلحته وأهدافه، ويقف النفط على رأس سلم أولويات الصراع، الذي عوض أن يكون قاطرة لإعادة اعمار البلاد، أضحى عاملا لعرقلة مختلف الجهود السياسية الدبلوماسية لبناء الدولة الليبية. بعد 2011، نتيجة "الطابع الغنائمي" المسيطر على معظم أطراف الصراع في ليبيا؛ التي ترى في النفط غنيمة حرب يجب احتكارها وضمان عدم حصول الطرف الآخر عليها. فمن يسيطر على حقول النفط يسيطر على السلطة من وجهة نظرها.

وفي هذا السباق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

مامدى تأثير الريع النفطي على مستقبل الدول الليبية في ظل المرحلة الانتقالية وعلى ضوء الفرص السياسية المتاحة؟

ولتفكيك الإشكالية نتبنى الفرضية الأساسية الآتية:

مستقبل بناء دولة ليبية آمنة ومستقرة مرهون بحل مأزق الريع النفطي، وتجاوز حالات صراع الميليشيات والفصائل داخليا، وكذا توصل القوى الإقليمية والدولية إلى اتفاق حول الوضع القائم في ليبيا.

أهداف الدراسة:

1- تشخيص واقع الدولة الليبية بعد ثورة 17 فبراير2011 من منظور الريع النفطي.

2- تفكيك أهم المحددات المتحكمة في الفعل الديمقراطي والتحديات التي تقف في وجه استكمال بناء الصرح المؤسساتي.

3- استشراف مصير الدولة الليبية على ضوء جملة من التحولات والتحديات الداخلية والضغوطات والرهانات الإقليمية والدولية.

المحورالأول: الدولة الريعية وهاجس لعنة الموارد

تعرّف الدولة الريعية النفطية؛ بأنها تلك التي تعتمد معظم صادراتها وتمويل ميزانيتها على تصدير النفط الخام، كما أنها تمتلك الهيمنة فيها على غالبية العوائد النفطية، وتعمل الدولة الريعية على تأسيس آليات ميكانيزمات لاستخدام الريع النفطي، من أجل شراء الذمم والولاءات للأطراف الموالية لها، أو من أجل الحرمان منه واستخدام

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

العنف في معاقبة الأطراف المعارضة لها كذلك، بهدف ضمان استمرارها أطول مدة على أعلى هرم السلطة[1]. ومن هذا جاءت ما يسمى بلعنة الموارد. فمن مظاهر الدولة الريعية ما أطلق عليه " بالمرض الهولندي" (Dutch Disease)[2] الذي يحاول تفسير "لعنة الموارد" ؛ ويؤشر هذا المفهوم إلى الانعكاسات السلبية الناجمة عن الاستخدام المفرط للثروة النفطية، فهذا المرض قائم على نظام اقتصادي يتسم بأحادية الريع النفطي، أي الاعتماد على مصدر واحد في الحصول على العملات الأجنبية، فتتفشى مظاهر الاسترباح (Rent seeking)، ومظاهر الكسل والخمول في العمل، انعكس سلبا على ديناميكية النمو، فتنحدر حصة الشخص في الناتج المحلي والإجمالي ومن ثم مستوى المعيشة في الدولة الريعية، وهذا ما يطلق عليه "بلعنة الموارد" (Resource Curse). فلعنة الموارد هذه من شأنها أن تخلق عمال في القطاع الحكومي قليلي المبادرة والعمل المبدع والجاد؛ نظرا لعدم ارتباط الأجر بالإنتاج من جهة، وضعف نظام الحوافز من جهة ثانية[3]. ناهيك عن عدم بروز قطاع خاص تنافسي بجانب القطاع الحكومي نظرا لهيمنة هذا الأخير على العمل الإنتاجي برمته؛ مما يؤدي في نهاية المطاف إلى فشل المنظومة الاقتصادية للدولة الريعية؛ على أساس أنها تبقى عرضة للتقلبات الناجمة عن انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، مما قد يدخلها في أزمات على جميع الأصعدة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أمنية....)، صعب الخروج منها على المدى المنظور.

ومن مظاهر الدول الريعية كذلك؛ على المستوى السياسي تفشي ظاهرة الاستبداد السياسي، فالاستقلال المالي للدولة قد يؤدي إلى خلق مناخ معادي لعملية الانتقال الديمقراطي(Anti Democracy)، كأن يوظف "المال الريعي" في ترويض المعارضة السياسية وتجنب مساءلة المجتمع المدني بسبب ضعف أو غياب مساهمته الضريبة هذا من زاوية، من زاوية أخرى نلاحظ أن أغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط هي دول استبدادية، وهذا ما يوضحه الجدول الخاص بترتيب دول منتجة للنفط حسب طبيعة النظام السياسي 2010 التالي:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

	النظام السياسي 2010 الترتيب من 163 دولة	نسبة صادرات الوقود إلى الصادرات السلعية بالمئة 2009/2008	حصة الشخص في 2007 مقارنة مع 1975 عدد مرات
أنظمة ديمقراطية كاملة			
النرويج	01	66	2.2
كندا	09	27	1.7
الولايات المتحدة	17	06	1.9
بريطانيا	19	12	2.0
أنظمة ديمقراطية ناقصة			
البرازيل	47	09	1.3
اندونيسيا	60	29	3.4
أنظمة هجينة			
فنزويلا	96	95	0.8
روسيا	107	66	1.3
العراق	111	99	
أنظمة استبدادية			
دول نفطية عربية	160-114	88	1.2
نيجيريا	123	91	01
انغولا	131		01
كازخستان	132	70	
الصين	136	02	13.1
إيران	158	83 /2006	01

المصدر: علي خضر مرزا، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص 396.

الملاحظ من خلال هذا الجدول هو وجود دول نفطية لكنها ديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وكندا، فدولة النرويج يشكل الوقود نسبة 66 من صادراتها وكندا يمثل الوقود أكثر من ربع صادراتها، وعليه فإنتاج النفط في هاتين الدولتين لم يؤدي إلى مظاهر ريعية عكس الدول العربية، وسبب يعود لوجود

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

مؤسسات سياسية قوية وأنظمة سياسية مستقرة، فضلا عن توافر ميكانيزمات للرقابة والمساءلة من طرف مجتمع مدني قوي ومستقل وجد قبل اكتشاف النفط في هاتين الدولتين، وعند اكتشاف النفط ظهرت اتجاهات ريعية، لكنها لم تؤثر فيها سلبا؛ بسبب رسوخ الممارسة المؤسساتية فيها وهذا عكس الدول العربية ومنها ليبيا طبعا التي تترسخ فيها دولة الأشخاص والزعامات (الزعيم عبد الناصر، الزعيم صدام حسين، الزعيم هواري بومدين، الزعيم القذافي....)، فبين اكتشاف النفط وغياب دولة المؤسسات أسفرت النتيجة على دول ريعية استبدادية؛ نتيجة غياب الثقافة المؤسساتية وضعف وهشاشة تشكيلات المجتمع المدني.

ويلخص الدكتور علي خضير مرزا الدولة الريعية: " أن تأثير الريع النفطي في المجتمعات الناضجة ذات المؤسسات المدنية والديمقراطية الراسخة والهيكل الاقتصادي العالي التنوع (النرويج، كندا، بريطانيا، الولايات المتحدة)، لا يضعف الحكم الديمقراطي، لكن في البلدان ذات مؤسسات ضعيفة واقتصاد تقليدي وقطاع تصديري يعتمد على المواد الأولية؛ فإن تدفق الريع النفطي يضعف المجتمع ومؤسساته ويساعد على الاستبداد وتأصيله".[4] وهذا ما أشار إليه كل من لام ووانتجكون (Lam, Wantchekon) في بحوثهما إلى أن زيادة حصة المنابع الطبيعية مثل النفط في صادرات الدول تؤشر إلى التقليل من احتمالات الديمقراطية.. وفي سياق ذاته ذهب فريدمن (Friedman) حين اعتبر؛ أن العملية الديمقراطية والحرية هي في تعارض مع زيادة الصادرات النفطية، كما أن المداخيل النفطية يمكن أن تشكل وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، تلعب هي نفسها دوراً في فقدان الشرعية وتفاقم أزمتها.[5] والأمر قد يزداد خطورة حين تؤدي الدول الريعية النفطية إلى احتمالية قيام حروب أهلية وهذا ما أشار إليه الباحثين كولير وهويبلرت (Collier, Hoefflert) في دراستهما حول العلاقة السلبية بين زيادة حصة المداخيل النفطية واحتمال الحروب الداخلية[6]، التي من مؤشراتها مطالبة بعض الأقاليم بالانفصال؛ كإقليم برقة الذي حاول إنشاء حكومة موازية في شرق ليبيا مستغلا حالة الانفلات الأمني الذي تشهده البلاد منذ ثورة 17 فيفري 2011، ومحاولته تصدير النفط من طرف ميلشياته لأحد ناقلات النفط الكورية في 9/8 مارس 2014 عبر ميناء السدر النفطي[7].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وفي سياق علاقة الريع النفطي بتكريس الاستبداد السياسي ؛ أكدت دراسة كمية مقارنة للباحث مايكل روس (Michael Ross) في جامعة كاليفورنيا أن هناك ثلاثة ميكانيزمات تربط النفط بالسلطوية:

- **الأثر الريعي**؛ حين لا تلجأ الحكومة إلا لفرض ضرائب منخفضة، بينما تعتمد معدلات إنفاق حكومي عالية للغاية لشراء ذمم السكان والتقليل من فرص مطالبتهم بالديمقراطية.

- **الأثر القمعي**: حين تقوم الحكومة ببناء منظومة أمنية قوية هدفها مواجهة أي عملية غضب أو احتقان شعبي.

- **الأثر الحداثي**: حيث لا ينجح السكان في الانتقال إلى العمل في قطاعات الصناعة والخدمات التي من شأنها أن تدخلهم إلى الحداثة وتحقق لهم تحولا ديمقراطيا.(8)

فمحاولة إسقاط هذا التحليل على بناء الدولة ما بعد القذافي نلاحظ؛ أنه بعد مرور7 سنوات على ثورة 17 فيفري، مازالت الحكومة عاجزة عن تجاوز الأثر الريعي والأثر الحداثي؛ فالإنفاق الحكومي السائد في الوقت الراهن مازال يسجل أرقاما قياسية، فالسلطات الانتقالية عجزت عن الخروج من نفق الدولة الريعية، حيث لم تتمكن لحد الساعة من وضع استراتيجيات اقتصادية تنموية على المديين المتوسط والبعيد؛ قائمة على تنوع الدخل الوطني وتساهم في خلق استثمارات تنموية خارج قطاع المحروقات المهدد بالزوال في المستقبل، وما جاء في الإعلان الدستوري المؤقت 2011/09/12 مجرد طروحات عامة لا غير. خاصة في ظل حالة الاحتراب الداخلي بين مختلف الميلشيات، فالحكومة ما تزال تمارس نفس سياسة القذافي بتوظيفها للعائدات النفطية من أجل احتواء تلك المليشيات ومحاولة إدماجها في المؤسسات الأمنية الرسمية من جهة، ناهيك عن توظيفها لتلك العائدات من أجل مواجهة تحدي ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي؛ التي أصبحت ظاهرة مهددة لبناء الدولة ما بعد القذافي، خاصة في ظل التحولات الديموغرافية السريعة التي يشهدها المجتمع الليبي الذي تشكل فيه نسبة الشباب حوالي 60 بالمئة من إجمالي الباحثين عن العمل وفق لإحصائيات 2006، وقد قدرت نسبة البطالة حسب وزارة العمل الليبية 15 بالمئة عام 2013، في حين أن الإحصائيات الرسمية تؤشر إلى الضعف أي تتجاوز 30 بالمئة في ظل استمرار حالة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الفوضى والعنف في البلاد من جهة ثانية. أما الأثر الحداثي، فالطابع القبلي للمجتمع الليبي وهيمنة البنى التقليدية طيلة عقود من الزمن بإيعاز ودعم من الرئيس السابق لاعتبارات عدة، تجعل من الصعوبة بمكان أن يتوجه الفرد الليبي إلى العمل في القطاعات الصناعية والخدماتية، الأمر الذي يجعل مسألة الحداثة وبناء الدولة الحديثة بعيدي المنال في الوقت الراهن.

فالدولة الريعية الليبية في المرحلة الانتقالية تعاني فعلا من "لعنة الموارد" المتمثلة أساسا في الثروة النفطية؛ إذ تمتلك ليبيا أكبر احتياطي في إفريقيا وسابع أكبر احتياطي في العالم، وقد ألقت "لعنة الموارد" بظلالها على الأمن المجتمعي بشكل رهيب وهذا ما تجلى في مؤشرات عدة أبرزها؛ ارتفاع مدركات الفساد في ليبيا بعد القذافي بشكل كارثي ؛ محتلة المرتبة 161 من بين 168 دولة والمرتبة الأخيرة عربيا حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2015؛ حيث تم استنزاف وتهريب المال العام، مما انعكس سلبا على الأمن المجتمعي، فقد جاء في تقرير البنك الدولي؛ بأن هناك شرائح واسعة من الشعب الليبي على " شفا السقوط في براثن الفقر"؛ حيث أن ثلث سكان ليبيا البالغ تعدادهم نحو 6.3 ملايين نسمة يحتاجون لشكل ما من أشكال المساعدات الإنسانية، بسبب انخفاض معدلات تصدير النفط وتدني أسعاره في السوق العالمية، وانكماش الاقتصاد بسبب إغلاق موانئ تصدير النفط الإستراتيجية في منطقة الهلال النفطي شرقي البلاد (الزويتينة، البريقة، رأس لانوف، السدرة، الهروج). في هذا السياق يعتبر الخبير الاقتصادي صقر الجيباني بقوله: "إن أسباب الفقر في ليبيا ما بعد الثورة يعود إلى الانكماش في الاقتصاد الوطني، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانكماش الإنفاق العام، وتفشي ظاهرة الفساد".(9)

في السياق ذاته يرى صلاح الشلوي المتابع للشأن الليبي: " أن أزمة الفقر ليست جديدة أو وليدة مرحلة ما بعد ثورة 17 فيفري، بل هي نتيجة تراكمات سياسات خاطئة في توزيع الثروة، وانعدام الخطط الاجتماعية منذ نشأة الدولة الليبية في خمسينيات القرن الماضي. فارتفاع فاتورة الفساد الحكومي والإداري طوال السنوات 42 حرم فئات واسعة داخل ليبيا من برامج تنمية كان من شأنها الحد من الفقر".(10) وهو الطرح الذي أكده عضو مجلس النواب الليبي في طبرق عبد السلام نصية في: " أن تشوهات

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الاقتصاد الليبي الريعي مزمنة، وليست وليدة مرحلة ما بعد الثورة، بسبب الاعتماد الكلي على عائدات النفط المعرضة للانهيار في أي وقت"[11]. فهذه المؤشرات وغيرها إن دلت فإنما تدل؛ على عمق "لعنة المواد" التي أصابت الدولة الليبية وعرقلة مسيرتها نحو التحديث والدمقرطة؛ فمند اكتشاف النفط في ليبيا تحوّل من نعمة إلى نقمة على الشعب الليبي؛ نقمة الاستبداد السياسي الذي جثم على صدور الشعب عقود من الزمن ونقمة الظلم المجتمعي الذي جعل غالبية المواطنين الليبيين في الوقت الراهن تحت خط الفقر رغم ثورة 2011.

المحور الثاني: فرص وتحديات الانتقال الديمقراطي في ليبيا

أولا-الفرص الممكنة:

تتمثل في معظم المحاولات السياسية التي قامت بها النخب السياسية في البلاد من أجل إعادة بناء الدولة التي دمرتها ثورة 17 فيفري. مما يعني الحاجة إلى البدء من الصفر، وهو ما يمكن أن يمثل عنصرا ايجابيا على حد تعبير المختص في الشأن الليبي يوسف محمد جمعة الصواني. ومن أهم هذه الفرص السياسية:

1- صياغة الدستور المؤقت: يعتبر صياغة الدستور مؤقت كان أم دائم بداية طريق نحو الدمقرطة والخروج من نفق الأحادية والديكتاتورية، وهذا ما أدركته القيادة السياسية الليبية الجديدة، عندما توجهت إلى صياغة دستور للبلاد يرسم معالم طريق ليبيا ما بعد القذافي؛ الأمر الذي قد يؤشر على انتقال ديمقراطي سلس في ظل حالة الاحتراب الأهلي القائمة؛ وهو ما تجسد في الإعلان الدستوري المؤقت الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 2011/09/12، ليرسم معالم النظام السياسي الانتقالي عبر اتخاذ العديد من الإجراءات"[12].

2- الفعل الانتخابي: لن يتم استعراض كل العمليات الانتخابية في المشهد السياسي الليبي وإنما فقط الإشارة إلى الفعل الانتخابي كمؤشر إيجابي نحو التحول من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي. فقد تم إجراء أول انتخابات ديمقراطية هي الأولى من نوعها بعد أكثر من نصف قرن في 2012/07/07، حيث شهدت الساحة السياسية الليبية بروز عدة تشكيلات وأقطاب حزبية على اختلاف أيديولوجيتها وتوجهاتها الفكرية، وأهمها الخمس التالية:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

- المجلس الوطني الانتقالي: ضم أغلب المعارضين للنظام السابق والمنشقين عنه.

- القادة الميدانيين لثورة 17 فيفري: الذين أفرزتهما الثورة ولعبوا دورا في هزم كتائب القذافي.

- الجماعات الإسلامية: التي تملك قاعدة شعبية تعود إلى سنوات الثمانينيات.

- معارضة المهجر: تضم كل النخب ذات الرؤى السياسية العميقة بحكم احتكاكها بالغرب.

- النخب السياسية ذات الخلفية القبلية والعرقية التي تسعى لإثبات ذاتها في ظل سياسة الإقصاء التي مارسها ضدهم النظام السابق.[13]

فبغض النظر عن نتائج هذه الانتخابات وغيرها؛ يبقى التحدي الأساسي للقيادة السياسية هو ديمومة واستمرارية الفعل الانتخابي حتى تتمكن ليبيا من السير في الطريق السليم والسلس لعملية الانتقال الديمقراطي. كما يجب على الحكومة الليبية المؤقتة التركيز بشكل وثيق على بناء فضاء وطني مشترك بين المواطنين قبل الانغماس في حمى الانتخابات على حد تعبير الباحث طارق يوسف[14].

3- <u>العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية</u>: نظرا للجرائم التي ارتكبها القذافي وكتائبه الأمنية أثناء ثورة 17 فيفري وكذا جرائم الثوار والميليشيات والمليشيات المضادة بعد سقوط نظام القذافي، أضحت العدالة الانتقالية ضرورة ملحة من أجل وقف نزيف الدم في البلاد ، والانتقال إلى وضع أكثر سلمية واستقرار عن طريق لجان تقصي الحقائق وتفعيل مختلف تدابير السلطة الثلاث من أجل وقف مختلف الانتهاكات الجسيمة التي تطال حقوق الإنسان بشكل عام. وقد تجسدت العدالة الانتقالية في القانون الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 2012/02/26 سمي بقانون" المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية"[15]، هدفه ترسيخ السلم الاجتماعي في البلاد. يرتكز هذا القانون على ثلاث محاور أساسية هي: تقصي الحقائق والمصالحة، التعويضات، المحاكمات الجنائية. ورغم الانتقادات الموجهة لهذا القانون؛ كالضبابية والاستعجال في صياغته، إلا أنه يبقى قانونا لا بد منه وفي هذا الوقت بالتحديد (المرحلة الانتقالية)، بل ويجب دعمه وتفعيله أكثر على أرض الواقع، لأنه لا خيار

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

لليبيين من أجل بناء دولة الحق والقانون إلا المصالحة الوطنية ونبد كل أشكال التطرف والتعصب في حل مشاكلهم الداخلية.

4- <u>الفرص الاقتصادية</u>: من الفرص الكبيرة التي يمكن أن تسهم في إعادة بناء دولة ليبيا هي مخزون الكبير للنفط وقلة السكان؛ فالرهان الكبير في هذه المرحلة سيكون مدى فاعلية القيادة السياسية الجديدة في معالجة الاختلال الاقتصادي التي تعرفه البلاد منذ عقود. أي متى يتحول النفطي إلى نعمة على الشعب الليبي ويقود قاطرة الإصلاحات في البلاد، بشرط شرعية السلطة التي تحتكر الثروة، وتوفير الأمن وتحسين مناخ الاستثمار للشركات البترولية الأجنبية بهدف توسيع استكشافاتها، مما ينعكس إيجابا على خلق فرص عمل أكبر وامتصاص البطالة الكبيرة. فعلى المدى القريب يتعين الحكومة الانتقالية العمل على استرداد أرصدة ليبيا المجمّدة في المصارف العالمية التي تفوق قيمتها 170 بليون دولار، وإدارتها بشفافية وفق أولويات المرحلة، لتحسين الأداء الاقتصادي، فضلا عن إدارتها لعائدات النفط إدارة رشيدة تقوم على الشفافية والمصلحة الوطنية، بهدف تفادي أية نزاعات حول موارد الدولة. كما يتطلب الأمر عدم التورّط في أية صفقات مشبوهة مع أي طرف مهما كانت مساهمته في تحرير ليبيا. وأن تسعى إلى تعبئة فرص التعاون خاصة مع دول الجوار والاستفادة من برامج إعادة إعمار ليبيا[16].

5- <u>الجهود الدبلوماسية</u>: منذ سقوط نظام العقيد معمر والآلة الدبلوماسية لم تتوقف عن العمل بهدف إيجاد حلول سلمية للازمة الليبية التي لم تؤثر فقط على الوضع الداخلي للبلاد، بل كانت تداعياتها كبيرة على دول الجوار خاصة الجزائر التي تملك معها شريط حدودي طويل. وهذا ما أدركته القيادة الليبية مؤخرا؛ من خلال الزيارات المتكررة من طرف عدة قيادات سياسية وعسكرية للجزائر آخرها زيارة كل من المشير خفتر، ورئيس الوزراء فائز السراج في نهاية ديسمبر 2016؛ وهذا ما ذهب إليه علي الصلابي عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في معرض حديثه عن ضرورة جلوس أطراف الأزمة الليبية إلى طاولة الحوار لحل الخلافات وعدم الارتهان للخارج، ومرحبا بالدور الجزائري الايجابي في رعاية الحوار الوطني الليبي، خاصة في ظل فشل عدة مساعي دبلوماسية تحت إشراف الأمم المتحدة مثل "حوار غدامس01".[17] فأغلب

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

مبعوثي الأمم المتحدة وجدوا صعوبة في التعاطي مع الملف الليبي المعقد؛ كالمبعوث الاسباني برناردينو ليون الذي لعب دورا سلبيا في إدارة الصراع وانحيازه لصالح لمعسكر على آخر، في حين يحاول الدبلوماسي الألماني مارتن كوبلر من خلال جهوده الدبلوماسية في تصحيح المسارات ومحاولة تجاوز عثرات سابقيه بهدف التوصل إلى اتفاقا بين الفرقاء الليبيين[18].

ثانيا- تحديات الانتقال الديمقراطي:

تواجه بناء الدولة الليبية عدة تحديات عطلت مسار التحديث والدمقرطة وأدخلت البلاد في دوامة من المشاكل، ولعل أكبر مشكل من وجهة نظرنا هو قانون العزل السياسي الذي تم إقراره في ديسمبر 2012 تحت ضغط الميليشيات المسلحة بعد محاصرة وزارتي العدل والخارجية والهدف منه هو حرمان فلول النظام السابق من المشاركة في الحياة السياسية، مما عمق الشرخ والتشرذم وفوت على ليبيا الاستفادة من كوادر وخبرة العديد من الشخصيات الوطنية، وبالتالي يصعب حل وتفكيك الوضع المعقد في البلاد، على أساس أن الوضع السيئ لليبيا يحتاج تضافر كل جهود أبناء الوطن بعيدا عن أي شكل من أشكال الانتقام والإقصاء. فالمؤتمر العام الوطني باعتباره السلطة العليا في البلاد بتاريخ 2012/07/07 منذ انتخابه وهو يواجه تحديات كبرى منها: [19]

1- تأسيس شرعية المؤسسات الجديدة: تواجه المؤسسات السياسية تحدي الشرعية وما مدى تمثيلها لكامل الشعب الليبي بمختلف قبائله ومناطقه، فقد اتهم المجلس بالاستئثار بالسلطة واحتكارها لصالح جماعة أو جهة معينة. فالواضح أن المجلس فشل في لم شمل الليبيين وتوحيد مختلف وجهة نظرهم حول شرعيته في إدارة دفة الحكم، بسبب الطعن دوما في قراراته السياسية وتمرد بعد المناطق والمدن عليها.

2- إعادة بناء المؤسسات وتوحيد المسلحين: أكد مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان رتشارد فالك (Richard Falk): "قد يظهر أنه كان من المفيد أن القذافي كان هو الدولة الليبية، ولم يترك وراؤه أي بنية تحتية من المؤسسات بعد رحيله. وقد يتبين أنها مهمة مستحيلة محاولة بناء دولة بلا دولة"؛ فالسلطات المرحلية الحالية قد ورثت بيروقراطيات حكومية تفتقد للكفاءة والفعالية، وعليه فبناء مؤسسات فاعلة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

من الصفر ستكون عملية طويلة وشاقة لكنها غير مستحيلة. كما أن تحدي بناء قوات مسلحة من الشرطة والعسكر يعتبر الأصعب في ظل تنامي "ظاهرة الاحتراب الأهلي". وقد حاول المجلس الانتقالي تشكيل "لجنة التعبئة" التي تسعى إلى دمج الفئات المسلحة و"لجنة شؤون المحاربين" التي تضم وزارات الدفاع والداخلية والمالية بهدف العمل على تطوير خطة "نزع السلاح والتسريح وإعادة التكامل". لكن تبقى هذه الترتيبات غير محسومة العواقب.

3- <u>تأمين الحدود وجمع السلاح</u>: يعتبر تحدي ضمان الحدود وجمع الأسلحة بالغ الأهمية من أجل إخراج ليبيا ومنطقة الساحل برمتها من "مستنقع الفوضى والعنف"، ولعل العملية الإرهابية في جنوب الجزائر التي استهدفت المجمع الغازي بتقنتورين في 20/01/ 2013 دليل على فوضى السلاح وتعفن الوضع في المنطقة برمتها، حيث تشير الأرقام إلى أكثر من 23 مليون قطعة سلاح وأكثر من 1000 تاجر سلاح أغلبه ينشط في السوق السوداء[(20)]. كما تشرف بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا و"خدمة إزالة الألغام" بمساعدة وزارة الدفاع وبعض الفرق العسكرية وبالتعاون مع الاتحاد الإفريقي في تطوير منهاج لتسجيل الأسلحة وخزن الذخائر وإدارتها.

4- <u>التجاوزات على حقوق الإنسان</u>: أنتجت ظاهرة "الاحتراب الأهلي" حالة من التجاوزات والانتهاكات في تطبيق العدالة الانتقالية، حيث أن نقل المساجين من الحرب الأهلية في ليبيا إلى محتجزات وزارة العدل يستمر في تشكيل تحد كبير. فبعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا تقدر عدد هؤلاء المساجين من 5000 إلى 6000 آلاف، والعدد مرشح للارتفاع في ظل استمرار الفرق الثورية في سياسة الاعتقال واستجواب المتهمين وزجهم في أماكن غير معروفة، بالإضافة إلى أعمال التعذيب والتنكيل البشع والاختفاء القسري. خاصة في مدن طرابلس ومصراتة وزنتان وغريان، ورغم تشكيل لجنة المصالحة وتقصي الحقائق في تلك التجاوزات وغيرها وتقديم تعويضات، إلا أن الواقع يؤكد صعوبة تجسيد ذلك في ظل حالة استمرار الاحتراب الأهلي في البلاد.

5- <u>الهوية الليبية والوحدة الوطنية</u>: تعيش ليبيا مأزق الوحدة الوطنية منذ صعود الملكية السنوسية إلى السلطة عام 1951، حيث لم يعالج الانقسام العميق في ليبيا الذي كان سائدا منذ العهد العثماني، بل بالعكس زاد شرخا واتساعا بسبب فلسفة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الحكم الملكي. حتى سنوات حكم القذافي 42 سنة شهدت إضعاف الإحساس بالهوية الليبية؛ نتيجة أهواء العقيد الشخصية تارة باسم القومية العربية ودعوته للوحدة مع مصر، وتارة باسم ملك ملوك إفريقيا. ورغم توحيد الشعب الليبي ضد سقوط نظام العقيد في ثورة 2011 إلا أن التحدي الأكبر هو؛ هل يبقى هذا الشعب محافظا على وحدته في ظل الإرث المرير الذي خلفه رحيل القذافي؛ بلد تمزقه الحرب الأهلية وتنامي المطالب الانفصالية في عدة مدن ليبية لاعتبارات عرقية أو سياسية أو اقتصادية.....خاصة مع افتقار البلاد لحكم مركزي قوية ومجتمع مدني فعال يكون في هذه الحالة ربط "الأطراف" مع "المركز" على حد تعبير المفكر سمير أمين أمرا بعيد المنال.

المحور الثالث: السيناريوهات المستقبلية لليبيا على ضوء اتفاق الصخيرات 2015

أكدت ديباجة اتفاق الصخيرات الذي وقع عليها المشاركون في الحوار السياسي الليبي التزامهم بالتسوية السلمية للازمة في ليبيا، وكذا التزامهم بالمصلحة العليا للبلاد وبالمسار الديمقراطي المستند على احترام نتائج الانتخابات ومبدأ التداول السلمي للسلطة [(21)]. وانطلاقا من هذا الاتفاق نحاول رصد السيناريوهات المستقبلية لليبيا بعد توقيع هذا الاتفاق.

- **المشهد الأول: استقرار الوضع في البلاد**:

يؤشر التوقيع على اتفاق الصخيرات بين مختلف أطياف الحوار السياسية الليبية يوم 2015/12/17 بالمغرب، برعاية المبعوث ألأممي إلى ليبيا ووزير خارجية المغرب، فضلا عن ممثل الاتحاد الأوروبي وعدد من السفراء والمبعوثين إلى ليبيا؛ على مدى وعي تلك الأطياف بأهمية الحوار السياسي في استتاب الأمن وبناء المؤسسات السياسية في البلاد، مما يسهم في استقرارها. وأهم ما جاء في هذا الاتفاق:[(22)]

- تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص، حيث تكلف الحكومة بممارسة مهام السلطة التنفيذية التي تتكون من مجلس للوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعضوين نائبين، وعدد من الوزراء، ويكون مقرّها بالعاصمة طرابلس، ومدة ولايتها عام واحد.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

- تأكيد على أن السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية والتي لم تُذكر مدتها، تضم مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014 المسمى برلمان طبرق.
- أن المجلس الأعلى للدولة الذي يعتبر أعلى جهاز استشاري يتشكل من 120 عضوا. يقوم بعمله باستقلالية، ويتولى إبداء الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تعتزم الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب.

وقد عبر المبعوث الأممي برنار دينو ليون عن ارتياحه بهذا الاتفاق، معتبرا أن الاتفاقية ستضع الحجر الأساس لدولة القانون والفصل بين السلطات، وأن منطق السلام سينتصر لدى الليبيين. كما طالبهم بتأكيد التزامهم بالخيار السلمي كحل وحيد للأزمة، مؤكدا أن مسودة اتفاق السلم والمصالحة خطوة مهمة جدا في طريق السلام في ليبيا، كما أنها تتضمن الخطوط العريضة إلى أن يتم اعتماد دستور البلاد[23].

ورغم المسائل الخلافية التي ما تزال تشوب الاتفاق نتيجة الضغوط الداخلية والتدخلات الخارجية إلا إن رعاية المبعوث الاممي الجديد للاتفاق بقيادة غسان سلامة، الذي وضع خارطة طريق يوم 20 /2017/09 تتكون من ثلاث مراحل؛ تبدأ بتعديل اتفاق الصخيرات تم عقد مؤتمر وطني تحت رعاية أممية، وكذا الأطراف الرافضة للانضمام للعملية السياسية. ويتطلب نجاح هذا السيناريو عدة إجراءات منها أهمها:

1- توافق وقناعة مختلف الأطراف الليبية على ضرورة إنهاء حالة الانقسام والتشرذم السياسي. حتى وإن تطلب الأمر فرض اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق على الأطراف الليبية المتصارعة.

2- توقف القوى الخارجية الإقليمية والدولية على الانحياز لصالح طرف على طرف آخر، والحفظ على سيادة الدولة الليبية واستقلاليتها، وجعل مصلحة الشعب الليبي فوق الحسابات المصلحة الضيقة لتلك القوى، مما قد يسهم في تراجع الاقتتال والاقتراب من الاستقرار السياسي الذي يخدم جميع الأطراف داخليا وخارجيا على المدى المنظور.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

3- تقوية وتعزيز التحالف السياسي خلف حكومة طرابلس، عبر الوساطة الثنائية وتوسيع نطاق التحالف السياسي الداعم لجهود الوحدة، والسعي لتفادي التصعيد العسكري ودعم الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق عسكري يشمل الإبقاء على منصب خليفة حفتر في الشرق وإنشاء مناطق عسكرية في مناطق أخرى بقيادات جديدة. وكذا العمل على التوصل إلى اتفاق اقتصادي للحفاظ على شكل الدولة موحدة والتعامل مع القوى الإقليمية وروسيا من خلال مجلس الأمن، وتشكيل مجموعة اتصال بين دول الاتحاد الأوروبي سياستها الرئيسية هي الحفاظ على شكل وهيكلة القرارات والاتفاقات التي يتم التفاوض بشأنها من قبل الأمم المتحدة[24].

4- محاولة احتواء تداعيات انتشار مقاتلي داعش شواء داخل ليبيا أو في الإقليم، خاصة بعد هزيمتهم في معركة سرت، من خلال زيادة التنسيق ألاستخباري بين دول الجوار والأجهزة الأمنية الغربية، والتركيز بشكل أفضل على تجميد الصراع الحالي مع السعي نحو اتفاق اقتصادي يعالج الأزمة المجتمعية في البلاد، والعمل على تفادي توسع نطاق الصراع بين الفصائل المتناحرة ومنع انهيار الدولة لتعزيز المكاسب التي حققتها ليبيا ضد تنظيم داعش ومنع المجموعات الإرهابية من العودة[25].

5- تأكيد الاجتماع العاشر لدول الجوار الذي استضافته القاهرة يوم 2017/01/21 ؛ على إنهاء حالة الاحتراب في ليبيا أهمها؛ أن الطريق الأمثل يكمن في الحل السياسي بعيدا عن أي حل عسكري، وهذا ما صرح به وزير خارجية مصر سامح شكري بقوله: " إن ما يهم مصر بالأساس هو استقرار ووحدة الشعب والأرض في ليبيا، وكذا الالتزام بالحل السياسي كمدخل وحيد لمعالجة الأزمة في ليبيا، والتنسيق بين دول الجوار للتوصل إلى حلول"[26].

6- تقرّ المقاربة الجزائرية تجاه ليبيا على عدم التدخل العسكري في الشأن الداخلي الليبي والوقوف على خط واحد بين مختلف الفصائل، والعمل على حل القضية بالطرق السلمية ونبد العنف والقوة في إدارة الأزمة، كما ترافع الجزائر لتبني خيار المصالحة الوطنية كحل للخروج من حالة الاقتتال بين الإخوة الليبيين.

فهذه الجهود الأممية والوطنية وغيرها؛ والساعية لإنهاء حالات الاقتتال والانقسام في ليبيا، تدل على رغبة ملحّة من الأطراف السياسية في البلاد في طي صفحات الدم

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وإحلال الأمن والسلم، من خلال جهودها في بتبني إجراءات العدالة الانتقالية القائمة أساسا على المصالحة الوطنية ميكانيزمات الفعل الديمقراطي.

-**المشهد الثاني: تفشي حالة من الفوضى واللاإستقرار في البلاد**:

أغلب مؤشرات تدل على تعقّد الوضع الحالي وصعوبة التوصل إلى حل شامل بين مختلف أطراف الصراع والفصائل الليبية المتناحرة لاعتبارات عدة منها؛

1- الحسم العسكري لصالح الجنرال خفتر: من منطلق أنه الطرف الأقوى في المشهد الليبي؛ حيث استمرت قواته في الهيمنة على أغلب مفاصل الدولة تحت مسمى الجيش الوطني الليبي المتحالف مع الحكومة المؤقتة، خاصة مند عام 2016، بما فيها الهلال النفطي. وفشل اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق المنبثقة عنه.

2- الانشقاقات المتتالية في مؤسسات الحكم التي تشهدها البلاد: الأمر الذي يهدد أمن واستقرار ليبيا ويدخلها في أتون حرب أهلية، وهذا ما أشار إليه الخبير الأمني Dan Byman بقوله: "..إن بناء الدولة أصعب من انهيار النظام السابق، نتيجة التحديات القائمة ممثلة في الحرب الأهلية التي نتج عنها سقوط ضحايا ونزوح آلاف المدنيين. وتداعيات هذه الحرب ستكون طويلة الأمد، خاصة في ظل الانقسامات المجتمعية وظهور الميليشيات المسلحة والتنازع بين القبائل الموالية للقذافي والمعارضة له"[(27)]. ومن هذا المنطلق يعتبر المراقبون أن ليبيا الدولة الوحيدة في العالم التي تدفع مرتبات لميليشيات خارج القانون؛ فعوض أن تحفظ تلك الميليشيات الأمن تحوّلت إلى أكبر مهدد له. على غرار المراقب للشأن الليبي يوسف شاكير الذي يعتبر أن تنامي الميليشيات واحتكامها للسلاح في إدارة خلافاتها يؤذي إلى "عسكرة الذهنية الليبية"، فالجميع (سلطة - معارضة- مجتمع مدني) يمارس السياسة وفقا لمفهوم العنف كوسيلة أو آلية Instrumental لمعالجة الأزمات المتعددة اجتماعيا وسياسيا مع الآخرين دون وعي لمخاطر هذا الاقتراب السلبي[(28)].

3- استمرار التهديد الإرهابي والتطرف في ليبيا (داعش)، في ظل انهيار الاقتصاد الليبي نتيجة الهشاشة السياسية والمؤسساتية، وصراع الميليشيات حول أماكن النفط والغاز، الشيء الذي ساهم في تردي الأوضاع عامة ووضع الفرد الليبي خاصة وانعكاسات ذلك على قدرته الشرائية واستقراره المجتمعي؛ حيث نزح الآلاف نحو دول

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الجوار أو مناطق أقل عنفا ، ووفر له القابلية للانخراط في العنف لتحقيق أمنه وضمان معيشته وحماية مصالحه ، ليصبح العنف بمختلف مظاهره هو اللغة السائدة في البلاد. حيث سيطر مقاتلون موالون لداعش على مدينة سرت الساحلية عام 2016 ، وتم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عليهم -من منظورهم طبعا- كبتر الأطراف والقتل أمام العامة.

4- غياب رؤية دولية واضحة وعملية لمرحلة ما بعد القذافي، والتناقض الواضح في أدوار المبعوثين الدوليين الذين ترأسوا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من 2011 ، خاصة في ظل الانقسام المواقف الدولية تجاه أطراف الصراع بين قوى غربية تدعم قوات حفتر المدعوم من طرف روسيا ومصر والإمارات وحكومة الوفاق الوطني المدعومة من واشنطن وبريطانيا وايطاليا ، فدعم روسيا للجنرال حفتر من شأنه أن يقضي على أي حافز لدى هذا الأخير للتفاوض بشأن اتفاق لتقاسم السلطة ، مما قد يزيد الوضع تأزما وتعقيدا[29].

5- غياب رؤية عربية موحدة لحل الأزمة الليبية؛ تحديدا من طرف دول الجوار ، حيث نسجل ثلاثة محاور؛ الأول محور مصر والإمارات يدعم معسكر الشرق، ومحور ثاني مكون من قطر والسودان وتركيا يدعم معسكر فجر ليبيا ويستند في دعمه إلى مساندته لجماعة الإخوان المسلمين، ومعسكر ثالث يضم الجزائر تونس والمغرب يقف على الحياد نوعا ما ويعود ذلك إلى إدراكه بتعقيدات الوضع الليبي وهواجسه من انتقال عدوى الفوضى والاقتتال إلى حدود بلدانه والتداعيات السلبية التي قد تنجم عن ذلك[30] .

6- زيادة حجم التدخلات الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية ، وانجرار الدولة للدخول في أتون صراع المحاور والاستقطابات الإقليمية ، واستخدامها ساحة لخوض صراعات الآخرين على حساب مصالح ليبيا وشعبها[31]. وهو الطرح الذي أكّده أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجفرة بليبيا محمد عبد الحفيظ الشيخ بقوله: "... بقدر ما ساعد التدخل الخارجي على التخلص من نظام القذافي، فلقد فتح الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد ، وذلك من خلال تأجيج الصراع بين مكونات المجتمع الليبي لتؤذي إلى تصاعد أعمال العنف وتفاقم الأزمة السياسية في البلاد ، الأمر

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الذي رسخ الانقسام وأوجد واقعا جديدا على الأرض"[32]. ناهيك عن تواجد كل القوى الأجنبية باستخباراتها وأساليبها المتنوعة -تقريبا- على الأراضي الليبية؛ ولقد عبرت أصوات كثيرة عن القلق الذي ينتابها من جراء تدخلات أطراف خارجية في شؤون البلد وتجنيد العملاء. وما تعرض سفارات غربية لأعمال إرهابية على غرار القنصلية الأمريكية في بنغازي التي أدت إلى مقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنير بتاريخ 2012/09/11. إلا دليل على ذلك.

وعلى ضوء المشهدين السالفين الذكر؛ يبقى المشهد الثاني الأقرب إلى الواقع الليبي المعاش في الوقت الراهن، خاصة في ظل الانتشار الرهيب للأسلحة وصعوبة شرعنة القوة في البلاد بتكوين جيش نظامي يحتكر استخدام القوة ويدافع عن الشعب الليبي من مختلف التنظيمات الإرهابية، وهذا رغم الجهود السياسية لبناء دولة ديمقراطية ناشئة بعد عقود من اللا دولة في فترة حكم العقيد القذافي، سواء جهود قوى الداخل السلمية أو مساعي أطراف الخارج الدبلوماسية. وما يعزّز هذا المشهد هو التحديات الكثيرة التي تواجهها ليبيا على جميع الأصعدة في الوقت الراهن: (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية....) التي ترجع لعدة اعتبارات أهمها:

- إرث نظام معمر القذافي الذي لم يترك من وراءه؛ لا مؤسسات سياسية قائمة بذاتها تكفل تطبيق قوانين الدولة، ولا جيش نظامي مجهّز عسكريا يردع الخارجون عن القانون، ولا مجتمع مدني قوي يتجاوز الفكر القبلي والطائفي .

- الظروف التي أفرزها التدخل الخارجي وتنامي حالات الاستقطاب والانقسام الحاد بين أبناء البلد الواحد.

- فشل جهود المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية لحد الساعة، فمعظم محاولات رأب الصدع وإنهاء الانقسام الليبي، حيث تعثرت جل الاتفاقيات الموقعة بين طرفي الانقسام (مجلس النواب طبرق، والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق طرابلس) ابتداء من اتفاق غدامس01، ثم اتفاق الصخيرات المغربية 2015، ثم اتفاق تونس 2017، ثم باريس ماي 2018، وصولا إلى مؤتمر باليرمو الايطالية نوفمبر 2018، الذي يهدف إلى إنهاء حالة الانقسام العسكري والانتقال إلى الاستحقاق الانتخابي. وما تزال أجندة المصالحة مفتوحة ومستمرة تنتقل من دولة إلى أخرى في دلالة واضحة على الاستعصاء

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

في عملية ردم الهوة بين مختلف الفرقاء السياسيين، خاصة في ظل الدعم الذي يلقاه كل طرف على حساب طرف آخر من قبل القوى الإقليمية والدولية التي تنظر إلى مصالحها الخاصة أكثر من نظرتها إلى معاناة الشعب الليبي.

خاتمــة:

في الختام نستنتج؛ أن مستقبل ليبيا في الوقت الراهن والمعطيات المشار إليها سابقا يؤشر إلى مزيد من التعقيد، رغم الجهود السياسية المبذولة من عدة أطراف داخلية وإقليمية وأممية لاستتباب الأمن وبناء مؤسسات الدولة منذ ثورة 17 فيفري2011. فحلفاء الأمس أصبحوا أعداء اليوم، فكما جمعهم إسقاط نظام القذافي فرقتهم المكاسب السياسية والاقتصادية، وزادت لعنة الموارد النفطية الطين بلة- فعوض أن تكون ثروة النفط دافعا نحو التنمية وإعمار ليبيا الجديدة، أضحت محل صراع بين مختلف الميليشيات المسلحة التي يغذيها الفكر القبلي والولاءات الضيقة. وكذا محل أطماع القوى الدولية التي تستثمر في الوضع الليبي المعقد للفوز بصفقات وعقود طويلة الأمد، بهدف بسط هيمنتها على الثروات الليبية، مما قد يجعل البلاد أمام خطر التقسيم إلى دويلات. إلا أن يبقى من حق الشعب الليبي- صاحب الكلمة الأخيرة- أن يحلم بدولة ليبية آمنة مستقرة تحكمها المؤسسات وليس الميليشيات، وذلك بدعمه لخيارات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وخاصة إذا ما تم الجلوس إلى طاولة الحوار بين مختلف الفواعل السياسية والعسكرية تحت رعاية أممية أو دولة الجوار ممثلة في الجزائر بشكل خاص؛ نظرا لامتلاكها تجربة رائد في مجال المصالحة الوطنية من جهة، ووقوفها على درجة واحدة بين مختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية من جهة ثانية، وإدراكها أن أمن واستقرار ليبيا هو من بمثابة القاعدة الخلفية لأمنها القومي من جهة ثالثة، وهو ما يجعل من مسألة الاستقرار السياسي في ليبيا من أولوية الأولويات على أجندة الدبلوماسية الجزائرية.

ختاما؛ ندعم صحة الفرضية الأساسية للدراسة؛ بأن مستقبل بناء دولة ليبية آمنة ومستقرة مشروط بحل مأزق الريع النفطي، وتجاوز حالات الصراع بين الميليشيات والفصائل داخليا، وكذا توصل القوى الإقليمية والدولية لاتفاق حول الوضع القائم في ليبيا يضع مصلحة الشعب الليبي فوق مصالحهم الضيقة، ومنه نؤكد أن الريع النفطي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

كان ولا يزال تأثيره بالغ الأهمية في رسم مستقبل ليبيا بعد 2011 كما أشرنا سالفا، فضلا عن تداخله وتفاعله مع محددات أخرى قد تسهم في استشراف الدولة الليبية ووضعها على سكة الاستقرار السياسي والانتقال الديمقراطي السلس، وتتمثل هذه المحددات الأساسية في:

- توافر إرادة حقيقية للأطراف الليبية المتصارعة، ومدى إدراكها "بأن الرابح فيها خاسر"، وأنه لا سبيل للخلاص من حالة الاحتراب الأهلي والاقتتال الداخلي إلا بالجلوس إلى طاولة واحدة للنقاش والتباحث حول الطرق المؤدية إلى تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والعمل على وضع إستراتيجية لوقف استنزاف نفط البلاد، وجعله عاملا مساعدا في الاستقرار السياسي والإقلاع الاقتصادي، خاصة حرص السلطة الأولى في البلد على شفافية العقود والصفقات مع القوى الخارجية في استغلالها للحقول النفطية، وذلك بفرض سيادتها الكاملة على ثرواتها ومصالحها الحيوية.

- على الدول الجوار الإقليمية والدولية منها؛ أن تحترم إرادة الشعب الليبي في اختيار من يمثله؛ فهو العارف بخصوصية وتركيبة بلده وتعقيداتها، بعيدا عن أي مساومة سياسية (فرض سلطة سياسية) أو اقتصادية(نهب ثروته النفطية)، وأن تدرك أن أمن واستقرار ليبيا هو أمن واستقرار إفريقيا وأوروبا بحكم موقعها الاستراتيجي(القرب من الضفة الشمالية للمتوسط وامتلاكها لشريط ساحلي يمتد على نحو 2000 كلم، وعمقها الإفريقي عبر الصحراء، ناهيك على أنها دولة غنية بالنفط والغاز). وعدم تكرار السيناريو الأفغانستاني والعراقي اللذان أنتجا تنظم القاعدة وداعش على التوالي، حيث كانت ولا تزال تكلفة مكافحة الإرهاب الدولي باهظة على الجميع طبعا بدرجات متفاوتة.

- على الشعب الليبي - وهو المتضرر الأكبر من حالة الفوضى التي تعيشها البلاد- أن يدرك أن مسارات التسوية المجتمعية والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية هي حتمية وليست خيارا، من أجل تجاوز سيناريو اللا استقرار وطي صفحات الأحقاد والضغائن بين أبناء الوطن الواحد، وعدم الاستنجاد بالأجنبي في إدارة المسائل الداخلية للبلد لنصرة طرف على آخر، وهو الأمر الذي يجب فهمه جيدا والوعي به، "فلا وطن لليبيين

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

غير ليبيا ، ولا يمكن أن يحكم ليبيا إلا أبناء الوطن الليبي". وأن يأخذ الشعب الليبي العبرة من التفاف الشعب الجزائري حول خيار المصالحة الوطنية ورفضه التدخل الخارجي، الشيء الذي مكّنه من الخروج من نفق العشرية السوداء وعودة الأمن والاستقرار للبلاد ، بعدما راهن الكثير على فشله. وفي الأخير على الشعب الليبي أن يرفع التحدي ويكثف من جهوده ويوحدها لمواجهة جلّ التحديات وتذليل شتى العقبات ؛ بغرض كسر مختلف مظاهر الاسترخاء والكسل التي خلّفها الريع النفطي حتى يتمكن في نهاية المطاف من الوصول إلى بناء دولة ليبية قوية قائمة أساسا على صرح مؤسساتي متين واقتصاد متنوع ومنتج وذلك في أقرب الآجال الممكنة.

الهوامش والمراجع:

(1)- علي خضر مرزا ، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص 392.

(2)- تعود تسمية "المرض الهولندي" (Dutch Disease) إلى أن ظاهرة الريع برزت في هولندا أول مرة بعد زيادة صادراتها للغاز الطبيعي عام 1959 ، مما أدى إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية مقارنة بالعملات الأخرى، وانعكس سلبا عن قدرة صادراتها على المنافسة في الأسواق العالمية. لتفاصيل أكثر ارجع:

Brock Smith, Dutch Disease and the Oil and Boom and Bust, DEPARTMENT OF ECONOMICS, Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies http://www.oxcarre.ox.ac.uk/files/OxCarreRP2014133.pdf

(3)- علي خضر مرزا ، مرجع سابق، ص 393.

(4)- المرجع نفسه، ص 398.

(5)- أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، 2014/06/10، على الرابط:
http://zad- rst.com/?p=885

(6)- المرجع نفسه.

(7)- جريدة الخبر اليومي الجزائرية الصادرة في 10 مارس 2014.

(8)- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 192.

(9)- هشام عبد الحميد، كيف افتقرت ليبيا رغم وجود النفط؟2016/11/20، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/11/2/%D9%83%D9%8A%D9%..

(10)- المرجع نفسه.

(11)- المرجع نفسه..

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(12)- يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 147.

(13)- سليماني مباركة، التحولات السياسية في المنطقة العربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص 223.

(14)- Lahcen Achy, Saoussen Ben Romdhane, Emanuele Santi, Diederik Vandewalle, Tarik Yousef, War and Turmoil: The Challenges of Rebuilding Libya, http://carnegie- mec.org/2011/09/29/war- and- turmoil- challenges- of- rebuilding- libya- event- 3391.

(15)- لتفاصيل أكثر عن محتوى ومضمون وأهم الانتقادات الموجهة لهذا القانون يمكن الرجوع إلى محمد عمر حبيل، ملامح من الجهود النظرية: نحو قانون العدالة الانتقالية في ليبيا، في كتاب بوحنية قوي (وآخرون)، العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 262- 282.

(16)- الحسن عاشي، ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة، أكتوبر 2011، على الرابط:
http://carnegie- mec.org/2011/10/03/ar- pub- 45663

(17)- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، العدد 432 الصادر في فيفري 2015، ص 134.

(18)- محمود علواش، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 18/أوت/2016، على الرابط:
http://www.eipss- eg.org/%D9%85

(19)- كريم مزران، ليبيا في تحول من الجماهيرية إلى الجمهورية، في كتاب؛ فواز جرجس (محررا)، الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 393.
ص ص 288- 292.

(20)- لتفاصيل أكثر ارجع إلى: عمراني كربوسة، سهام زروال، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05 الصادر في أكتوبر 2014، ص ص 100- 111.

(21)- نسخة من الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 2015/12/17 على الرابط:
https://www.temehu.com/GNA/Libyan- Political- Agreement- 17- December- 2015- arabic.pdf

(22)- المرجع نفسه

(23)- أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/12/%D8%A3%D9%87%D9%

(24)- بوابة الوسط (ترجمة هبة هشام) 13 يناير 2017، دراسة أوروبية: مستقبل ليبيا ..دولة لا مركزية وفيدرالية عسكرية وإدماج الموالين القذافي، على الرابط:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

http://alwasat.ly/ar/news/libya/129939

(25)- المرجع نفسه.

(26)- أحمد السيد النجار، مستقبل ليبيا، رأي الأهرام 22/يناير 2017، على الرابط:

http://www.ahram.org.eg/News/202152/4/575331/%D9%82%D8%B6%D8%A7%

(27)- Akram AL- Turk, LIBYA, From to State Building, In the Book; Kenneth M. Pollack and others, THE ARAB AWAKENING; America and the Transformation of Middle East, Washington ; Brookings Institution Press.2011, p117.

(28)- يوسف شاكير، ليبيا: ثلاث سنوات انتقالية دامية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص 12.

(29)- محمود علواش، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 18/أوت/2016، على الرابط:

https://eipss- eg.org/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-

(30)- المرجع نفسه.

(31)- احمد سعيد نوفل (وآخرون)، الأزمة الليبية إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 12، مارس 2017، ص 19.

(32)- محمد عبد الحفيظ السيخ، فرص نجاح المصالحة الوطنية في ليبيا وتحدياتها، المركز الديمقراطي العربي، 2018/11/15، على الرابط: https://democraticac.de/?p=57329

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X